

## تقرير "أفد": 900 مليار دولار خسائر الحروب في الدول العربية

يقدم المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) اليوم في مؤتمره السنوي في بيروت تقريره عن "تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية". وهو الحادي عشر في السلسلة التي أطلقها "أفد" عام 2008 عن وضع البيئة العربية. يقدر التقرير حاجة الدول العربية بـ 230 مليار دولار إضافية سنوياً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 التي وضعتها الأمم المتحدة، مع فجوة تمويلية تصل إلى 100 مليار دولار. وحذر من ارتفاع الفاتورة إلى مبالغ أعلى بكثير بعثاً لآثار الحروب والنزاعات في المنطقة. ودعا التقرير إلى اعتماد سياسات جديدة لاستقطاب التمويل من المؤسسات الدولية والصناديق الإقليمية والقطاع الخاص، وإعطاء حواجز للمصارف لإصدار منتجات جديدة مخصصة لتمويل التنمية المستدامة، ومكافحة الهدر والفساد. عمل على التقرير، الذي يقع في 160 صفحة زاخرة بالجدول والرسوم البيانية، 200 خبير بالتعاون مع منظمات إقليمية ودولية، وتولى تحريره نجيب صعب وعبدالكريم صادق. هنا ملخص لأبرز ما جاء في التقرير: شكل اعتماد أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس لتغير المناخ في عام 2015 لحظة حاسمة في مسار التعاون الدولي. فكلّا هما ينطوي على تغييرات جذرية في النظرة إلى التنمية ومتطلبات تحقيق غاياتها، ويطلب استثمارات ضخمة، تحتاج بدورها إلى آليات تمويل متكررة. ونظرًا إلى أن الحكومات وحدها لا تستطيع تلبية كل الحاجات، فإن منظمات العون وصناديق التنمية والشركات والقطاع المصرفي مدعة بشكل متزايد إلى المساهمة. وتحتاج المنطقة العربية إلى أكثر من 230 مليار دولار سنويًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما الفجوة التمويلية في الدول العربية التي تعاني العجز فقدرها بأكثر من 100 مليار دولار سنويًا، مع مجموع تراكمي مقداره 1.5 تريليون دولار حتى سنة 2030. لكن من المتوقع أن ترتفع الكلفة أكثر، نظرًا إلى آثار عدم الاستقرار على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ تشير التقريرات إلى أن الخسائر في النشاط الاقتصادي بسبب الحروب والصراعات في المنطقة منذ عام 2011 قد تجاوزت 900 مليار دولار. تشهد مصادر التمويل العامة والخاصة في المنطقة العربية انحساراً، وهي ليست على مستوى التريليونات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن العقبات الرئيسية التي تحول دون تمويل التنمية المستدامة أن المنطقة العربية مصدرٌ صافٍ لرأس المال. ففي مقابل كل دولار يدخل المنطقة من طريق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يعاد استثمار نحو 1.8 دولار فعلًا في الخارج، إما بواسطة تدفقات الاستثمار المباشر إلى الخارج، وإما من طريق تحويل الأرباح التي يحققها المستثمرون الأجانب. وفي الوقت نفسه، تظل المنطقة مقرضة للمصارف الأجنبية، إذ كانت وداعم العملاء العرب لدى المصادر الدولية الرئيسية أعلى باستمرار من القروض المقابلة للعملاء العرب من هذه المصادر. وبين عامي 2011 و2016، أعادت المنطقة في المتوسط 2.8 دولارين إلى مناطق أخرى، في مقابل كل دولار تم تحويله إلى المنطقة العربية. إن التريليونات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية تحتاج إلى تعبئة جميع مصادر التمويل. و يأتي إصلاح السياسات المالية في رأس التدابير المطلوبة، وهذا يتضمن إصلاح النظام الضريبي وإعطاء حواجز وتسهيلات لتشجيع استخدام الموارد بكفاءة وتوزيع الثروة على نحو عادل.

المساعدات الإنمائية

بلغ حجم المساعدات العربية الإنمائية الرسمية الثانية، من دولة إلى دولة، 216 مليار دولار بين 1970 و2017، قدم الجزء الأكبر منها أربعة بلدان هي السعودية والإمارات والكويت وقطر. في موازاة ذلك، قدمت صناديق التنمية العربية ما مجموعه 204 مليارات دولار حتى نهاية 2017، ذهب 54 في المئة منها إلى الدول العربية. مجمل المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان العربية من مصادر خارج المنطقة ازداد ليصل في عام 2016 إلى 22.3 مليار دولار. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة الرقمية تخفي حقيقة أن ما يتجاوز نسبة 15 في المئة كان مخصصاً لمساعدة اللاجئين والمعونات الإنسانية، والتي ليست في الواقع جزءاً من برامج التنمية. فقد زادت المساعدات الإنمائية الرسمية لسوريا مثلاً بشكل كبير منذ عام 2012، لكن نحو 90 في المئة منها كانت مساعدات إنسانية. ويشار إلى تقصير البلدان المتقدمة في الوفاء بالتزامها تقدير ما نسبته 0.7 في المئة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية. وتتجدر الإشارة إلى أن لدى مؤسسات التنمية العربية القدرة على تعبئة موارد إضافية لتمويل أهداف التنمية المستدامة من طريق التمويل المشترك مع المصادر الأخرى لتمويل التنمية. وتحتاج الدول العربية إلى وضع استراتيجيات وخطط متکاملة، مع تحديد أولويات واضحة ومتسلسلة لأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وفقاً لجدول زمني محدد للتنفيذ، مدفوع بدراسات جدوى معدة إعداداً جيداً ومصادر للتمويل. ويجب أن يقترن ذلك بالحكم السليم والإطار التنظيمي الملائم.

التمويل من القطاع الخاص

جزء كبير من فجوة تمويل التنمية يجب أن يأتي من القطاع الخاص. تقليدياً، سهلت أسواق رأس المال، والصناعة المصرفية والمالية بشكل عام، النشاطات التي كان لها تأثير سلبي في السياق الاجتماعي والبيئي. لكن بدأ التخلّي سريعاً عن هذا النهج، بعد ما تبيّن أنه يمكن تحويل فجوة التمويل إلى فرصة، تتمثل في ايجاد أعمال تجارية جديدة، وتوفير منافع إقتصادية وبيئية واجتماعية على المستوى الوطني. هناك مجموعة متزايدة من حلول التمويل المبتكرة للاهتمام في السوق، من السندات الخضراء إلى أدوات التمويل المختلطة. على الصعيد العالمي، حصلت زيادة سنوية مقدارها 14 ضعفاً في إصدار السندات الخضراء، من 11 مليار دولار عام 2013 إلى أكثر من 155 مليار دولار عام 2017. لكنها على رغم نموها السريع لا تزال بعيدة عن المساهمة الحاسمة في تمويل كلفة التنمية المستدامة، وبالتالي بعيدة جداً عن سوق السندات العالمية المقدرة بنحو 100 تريليون دولار. وعلى رغم أن السندات الخضراء في الدول العربية لا تزال في مدها، إلا أنها بدأت تكتسب زخماً. ففي عام 2013 أصدر بنك التنمية الإفريقي سندات صديقة للبيئة استخدمت عائداتها جزئياً لتمويل مشروعين في تونس ومصر. وفي عام 2017، أطلق بنك أبوظبي الوطني أول إصدار لسندات صديقة للبيئة في المنطقة العربية بقيمة 587 مليون دولار، تستحق في 2022. ويعُد التمويل المختلط شكلاً مبتكرًا آخر لتمويل التنمية، وذلك بالاستفادة من المساعدة الإنمائية كضمانة لاستقطاب تمويل إضافي من القطاع الخاص. ويحمل استغلال إمكانات التمويل الإسلامي من خلال المسوكر (السندات المتواقة مع الشريعة) فرصاً كبيرة لتمويل البنية التحتية، ومشاريع الطاقة النظيفة والمتعددة وتغيير المناخ. وهناك مجال آخر هو تصميم المنتجات المالية التي تناسب المغتربين والتي يمكنها تسخير التحويلات في مزيد من الاستثمار الإنمائي.

### السياسات والإطار التنظيمي

اعتماد سياسات متكاملة للتنمية المستدامة أمر ضروري لاستقطاب التمويل الكافي للنشاطات الكفيلة بتحقيق أهدافها. وينبغي دعم ذلك بمجموعة من التدابير التنظيمية والقائمة على "اقتصاد السوق" لضمان كون السياسات والخطط والبرامج المفترحة عادلة اقتصادياً واجتماعياً ومقبولة بيئياً. ولا يجوز للقوانين، التي ينبغي تطبيقها بالتساوي على الجميع، أن تقتصر على القيد والمثباتات فحسب، بل ينبغي أن توفر أيضاً حواجز لتشجيع النشاطات والاستثمارات المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد نهج شفاف وقابل للمساءلة وقائم على المشاركة هو مطلب ضروري لتحقيق هذه الغاية. أحد التحديات التي تواجه العديد من الدول العربية هو التدفقات المالية غير المشروعة وغضيل الأموال وسرقة الأموال العامة وهدرها. وينبغي بذل الجهد للحد من هذه الممارسات والقضاء عليها في نهاية المطاف، بما في ذلك مكافحة التهرب الضريبي للشركات الوطنية والعابرة للحدود. وبقدر أن تصل عائدات مكافحة الفساد في الدول العربية إلى 100 مليار دولار سنوياً، وهو ما يكفي لسد معظم الفجوة المالية في الاستثمارات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

### تحضير القطاع المالي للمخاطر البيئية

للتحديات والمخاطر البيئية والمناخية انعكاسات مهمة على الاستقرار المالي. فالتحول نحو مصادر بديلة للطاقة غير الوقود الأحفوري في المستقبل سيشكل نهاية لبعض أنواع الاستثمارات ويوثر على تقويم العديد من الأصول. لكن مخاطر الامتناع عن التحول الاقتصادي لمواكبة المتغيرات تبقى أكبر بكثير على الاستقرار المالي. ومن العلامات الإيجابية أن برامج طموحة للتوعية الاقتصاد بدأت في الدول العربية المصدرة للبنزين، توأكدها استثمارات ضخمة في الطاقة المتعددة وكفاءة الطاقة، كما يحصل في السعودية والإمارات والمغرب. على الهيئات التنظيمية والرقابية العمل مع المصارف لاعتماد أفضل الممارسات في إدارة المسائل المرتبطة بالبيئة. فلا يزال تأمين تمويل طويل الأجل لمشاريع ذات طابع بيئي مقيداً بشرط معقدة، وتحديات مضاعفة لتقدير المخاطر لفترة طويلة، أو فرض تقديم ضمانات مالية أعلى، مما يجعل المشاريع أقل جدوى من الناحتين الاقتصادية والمالية. ويمكن معالجة بعض هذه العوائق من طريق تدابير تنظيمية وسياسات موجهة نحو إعطاء تسهيلات وحواجز لتمويل الطويل الأجل للمشاريع التي ينطبق عليها تصنيف التنمية المستدامة. ويتبعن على المؤسسات العامة، المحلية والدولية، المشاركة في تحمل مخاطر بعض أنواع التمويل مع المصارف التجارية ومصادر التمويل من القطاع الخاص. فبعض هذه المشاريع ضروري لتحقيق أهداف التنمية، لكن فوائدها تظهر على المدى الطويل، بينما قد لا تكون ذات جدوى تجارية بحثة وفق الممارسات السائدة. كما أن السياسات النقدية الملائمة ضرورية لتشجيع التمويل الأخضر، على شكل حواجز من المصارف الوطنية المركزية، مثل منح فترة سماح وفوائد تشجيعية وقبول بعض الأصول الخضراء كضمانات للفروض.

### خلاصة ووصيات

على البلدان العربية تهيئة الاستراتيجيات وخطط العمل الملائمة لتحقيق أجندة التنمية المستدامة لسنة 2030 ومواجهة تحديات التغيير المناخي. وهذا يستدعي تحديد الأولويات وتقدير التكاليف المتوقعة وتحديد مصادر التمويل الممكنة في المدى القريب والمتوسط والبعيد. وفي ما خص الدول النفعية، يبقى تنويع الاقتصاد نحو قطاعات نحو إنتاج غير بتروليه وإعادة النظر في أنظمة

دعم الأسعار أمران ضروريان لمواجهة آثار تقلبات الأسعار على الدخل وتحقيق نمو طويل الأمد. أما الدول ذات الدخل المتوسط، فلا بد لها من تعديل الأنظمة الضريبية بحيث ترتفع نسبة الدخل من الضرائب مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، مع تأمين العدالة وفق شرائح الدخل والثروة. وثمة حاجة ملحة إلى إصلاحات مالية لتشجيع الاستثمارات ذات البعد الاجتماعي، إلى جانب التدابير المالية القادر على دعم تنوع الاقتصاد وإدارة الديون والاستقرار البعيد المدى في النمو وتحصيل الورادات. من ناحية أخرى، ينبغي احترام التعهادات الدولية لتمويل التنمية، وعدم خلطها بالمساعدات الطارئة للآجئين. والمطلوب أيضاً تعزيز التعاون بين دول المنطقة العربية في جميع المجالات، بما فيها الاستثمارات الإقليمية في ما بينها وزيادة المساعدات الإنمائية العربية لتمويل المشاريع في المنطقة، ولا سيما في مجال البنية التحتية، التي تحتاج وحدها إلى 100 مليار دولار سنوياً وفقاً لقدرات البنك الدولي. أما التمويل من القطاع الخاص، فيحتاج إلى جهود أكبر لاستقطابه في مشاريع التنمية المستدامة. ومن هذا تشجيع استثمار المدخرات، خصوصاً من طريق أدوات مالية تستطيع اجتذاب التحويلات، وتطوير الأسواق المالية، واستقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة من طريق سياسات وحوافز تمنح الثقة للمستثمرين. وعلى الدول تطوير آليات تشجع التمويل المختلط، مثل المشاركات بين القطاعين الخاص والعامل. الموارد الإضافية، من جميع المصادر الداخلية والإقليمية والدولية الممكنة، ضرورية لتمكين البلدان العربية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي للتغير المناخي. لكن إلى جانب تأمين مصادر جديدة للتمويل، يجب التركيز على كفاءة استخدام الموارد المالية المتوافرة، من القطاعين العام والخاص، وتغيير وجهتها حيث يلزم الأمر، وفق جدول أولويات، لدعم المشاريع والبرامج الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما لا بد من القضاء على الفساد والهدر، ووضع سياسات متكاملة، واعتماد شروط صديقة للاستثمار. فليس من المنطق الاقتصادي السليم الاستثمار في خيارات الاستثمار التقليدية القيمية، في موازاة العمل على استقطاب موارد مالية إضافية وتحويلها لدعم استثمارات مبتكرة تقوم على مفاهيم ومقاييس جديدة.

#### **تمويل المشاريع في البلدان العربية:**

النقل والمواصلات 19%

الطاقة 32%

المياه والصرف الصحي 10%

الزراعة 9%

الصناعة 8%

القطاعات الأخرى 22%

يمكن تحميل التقرير الكامل من موقع "أفد":